

حول حديث العنان

(السؤال) :

ورد إلى المجلة سؤال من بعض القراء الأفاضل عن صحة الحديث الذي أورده الحافظ ابن كثير في تفسيره ولفظه

عن العباس بن عبد المطلب قال : كنت بالبطحاء في عصابة فيهم رسول الله -صلى الله عليه وسلم- فمرت بهم سحابة فنظر إليها ، فقال : ” ما تسمون هذه ؟ ” قالوا : السحاب ، قال : ” والمزن ؟ ” قالوا : والمزن ، قال : ” والعنان ؟ ” قالوا : والعنان - قال أبو داود : ولم أتقن العنان جيداً - قال : ” هل تدرون بعد ما بين السماء والأرض ؟ ” قالوا : لا ندري . قال : ” بعد ما بينهما إما واحدة أو اثنتان أو ثلاث وسبعون سنة ثم السماء فوقها كذلك ، حتى عد سبع سموات ، ثم فوق السماء السابعة بحر ما بين أسفله وأعله مثل ما بين سماء إلى سماء ، ثم فوق ذلك ثمانية أوعال بين أظلافهن وركبهن مثل ما بين سماء إلى سماء ، ثم على ظهورهن العرش ، بين أسفله وأعله مثل ما بين سماء إلى سماء ، ثم الله تبارك وتعالى فوق ذلك

(الجواب) :

إن الحديث ضعيف الإسناد لا تقوم به حجة ، وإليك البيان

تخرجه

أخرج الحديث الإمام أحمد في مسنده (رقم 0177 و 7711) وأبو داود (276/2) وعنه البيهقي في ” الأسماء والصفات ” (ص 399) والترمذي (205/4-206) وابن ماجه (83/1) وابن خزيمة في ” التوحيد ” (ص 68-69) والحاكم في ” المستدرک ” (378/2) والحافظ عثمان الدارمي في ” النقض على بشر المريسي ” (ص 90-91) والبغوي في تفسيره (465/8-466) من طرق عن سماك بن حرب عن عبد الله بن عميرة عن العباس

به.

:وقال الترمذي

“ هذا حديث حسن غريب ”

:وقال الحاكم

صحيح الإسناد ” ووافقه الذهبي ! وليس كما قالوا ، وقد تناقض الذهبي -كما يأتي ”

:بيانه

: علة الحديث

وللحديث علتان : الاضطراب في إسناده ، وجهالة أحد رواته وهو ابن عميرة ، فقال الحافظ

: ” ابن حجر في ترجمته من ” تهذيب التهذيب

وعنه سماك بن حرب ، وفيه عن سماك اختلاف ، قال البخاري لا يعلم له سماع من ”

الأحنف ، وذكره ابن حبان في ” الثقات ” ، وحسن الترمذي حديثه (يعني هذا) ، وقال

أبو نعيم في ” معرفة الصحابة ” : أدرك الجاهلية ، وكان قائد الأعشى لا تصح له صحبة

ولا رؤية ، وقال مسلم في ” الوجدان ” : تفرد سماك بالرواية عنه ، وقال إبراهيم الحربي :

. ” لا أعرفه

:أما العلة الأولى فقد بينها بعض العلماء تعليقاً على التهذيب ، فقال

قال شريك مرة : عن سماك عن عبد الله بن عمارة ، وهو وهم ، وقال أبو نعيم : عن ”

إسرائيل عن سماك عن عبد الله بن عميرة أو عمير . والأول أصح . وقال أبو أحمد الزبير

. ” : عن إسرائيل عن سماك عن عبد الله بن عميرة عن زوج درة بنت أبي لهب

وأما العلة الثانية فتتلخص بأن عبد الله بن عميرة مجهول لايعرف ، وقد صرح بهذا الحافظ

: (الذهبي فقال في ” كتاب العلو ” (ص 109 الطبعة الهندية

. ” تفرد به سماك بن حرب عن عبد الله ، وعبد الله فيه جهالة ”

. ” وكذا قال في ” ميزان الاعتدال في نقد الرجال

! ثم نسي الذهبي هذا كله فوافق الحاكم على تصحيحه كما سبق ، فسبحان من لا ينسى

وأما تحسين الترمذي للحديث فمما لا يعتمد عليه لا سيما بعد ظهور علة الحديث ، ذلك

لأن الترمذي معدود في جملة المتساهلين في تصحيح الأحاديث كالحاكم وابن خزيمة وابن

: (حبان ونحوهم ، ولهذا قال الذهبي في ” الميزان ” (ص 33

” لا يعتمد العلماء على تصحيح الترمذي ” .

قلت : وكذلك لا يعتمد المحققون من العلماء على توثيق ابن حبان لتساهله في ذلك كما بينه الحافظ ابن حجر في مقدمة ” لسان الميزان ” وزدته بياناً في ردي على الشيخ عبد الله الحبشي (ص 18-21) وخلاصة ذلك أنه يوثق المجهولين حتى الذين يعترف هو بأنه لا يعرفهم فيقول مثلاً في ترجمة سهل :

!! ” يروي عن شداد بن الهاد ، روى عنه أبو يعقوب ، ولست أعرفه ، ولا أدري من أبوه ” وهذا موضوع هام يجب على كل مشتغل بعلم السنة وتراجم الرواة أن يكون على بينة منه ، كي لا يخطيء بتصحيح الأحاديث الضعيفة اغتراراً بتوثيق ابن حبان ، كما فعل أحد . أفاضل العلماء في تعليقه على المسند ، والشيخ الحبشي في ” التعقب الحثيث ” وغيرهما . وأما طلب السائل شرح هذا الحديث ، فلا داعي عندي للإجابة عنه بعد أن بينا ضعفه ، بل أعتبر الاشتغال بشرحه مضيعة للوقت ، إذ كل ما فيه من بيان المسافة بين كل سماء والتي فوقها ، وكذا البحر فوقها والثمانية أوعال كل ذلك لم يرد فيه شيء صالح للاحتجاج به ، نعم هناك أحاديث أخرى في تحديد المسافة المذكورة ، وهي مع ضعف أسانيدها مختلفة متناقضة ، ولا داعي للتوفيق بينها كما فعل ابن خزيمة في ” التوحيد ” والبيهقي في . ” الأسماء ” إذ التوفيق فرع التصحيح ، وهو مفقود

وأما قوله في آخر الحديث : ” ثم الله تبارك وتعالى فوق ذلك ” فحق يجب الإيمان به لثبوته في آيات كثيرة وأحاديث متواترة شهيرة ، وقد ساقها وتكلم على أسانيد الحافظ . الذهبي في ” كتاب العلو ” فليراجعها من شاء الوقوف عليها

وبهذه المناسبة أرى لزاماً علي أن أقول : إن الإيمان بعلو الله -تبارك وتعالى- على خلقه متفق عليه بين أئمة المسلمين قاطبة وفيهم الأئمة الأربعة ، ومن ينكر ذلك من المتأخرين بحجة أن في ذلك تشبيهاً لله تعالى أو إثبات مكان له غفلة منه عن الحقيقة المتفق عليها ، وهي أن صفات الله تبارك كذاته من حيث جهلنا بحقيقة ذلك كلها ، فإذا كان لا يلزم من إثبات الذات تشبيهه ، فكذلك لا يلزم من إثبات الصفات تشبيهه ومن غير بين الأمرين فقد كابر أو تناقض ، وللحافظ الخطيب كلمة نافعة جداً في هذا الصدد أرى من الضروري نشرها ، ولو طال بها الكلام إذا اتسع لذلك صدر المجلة الزاهرة .

-قال الخطيب -رحمه الله تعالى

” أما الكلام في الصفات ، فإن ما روي منها في السنن الصحاح مذهب السلف رضوان الله عليهم إثباتها وإجراؤها على ظاهرها ، ونفي الكيفية والتشبيه عنها ، وقد نفاها قوم فأبطلوا ما أثبتته الله سبحانه ، وحققها من المثبتين قوم فخرجوا في ذلك إلى ضرب من التشبيه والتكييف ، والقصد إنما هو سلوك الطريقة المتوسطة بين الأمرين ، ودين الله بين الغالي . فيه والمقصر عنه .

والأصل في هذا أن الكلام في الصفات فرع على الكلام في الذات ، ويحتذي في ذلك حذوه ومثاله ، فإذا كان معلوماً أن إثبات رب العالمين عز وجل إنما هو إثبات وجود لا إثبات . كيفية ، فذلك إثبات صفاته إنما هو لبيان إثبات وجود ، لا إثبات تحديد وتكييف . فإذا قلنا : لله تعالى يد وسمع وبصر ، فإنما هي صفات أثبتها الله تعالى لنفسه ، ولا نقول : إن معنى اليد القدرة ، ولا إن معنى السمع والبصر العلم ، ولا نقول : إنها جوارح ، ولا تشبهها بالأيدي والأسماع والأبصار التي هي جوارح وأدوات الفعل ، ونقول : إنما وجب إثباتها ، لأن التوقيف ورد بها ووجب نفي التشبيه عنها لقوله تبارك وتعالى : (ليس كمثله .) شيء وهو السميع البصير) وقوله عز وجل : (ولم يكن له كفوا أحد

ولما تعلق أهل البدع على عيب أهل النقل برواياتهم هذه الأحاديث ، ولبسوا على من ضعف علمه بأنهم يروون ما لا يليق بالتوحيد ولا يصح في الدين ، ورموهم بكفر أهل التشبيه وغفلة أهل التعطيل ، أجبوا بأن في كتاب الله تعالى آيات محكمات يفهم منها المراد بظواهرها ، وآيات متشابهات لا يوقف على معناها إلا بردها إلى المحكم ، ويجب تصديق الكل والإيمان بالجميع ، فذلك أخبار الرسول -صلى الله عليه وسلم- جارية هذا . المجرى ومنزلة على هذا التنزيل برد المتشابه منها إلى المحكم ويقبل الجميع

: فتنقسم الأحاديث المروية في الصفات ثلاثة أقسام

القسم الأول : أخبار ثابتة أجمع أئمة النقل على صحتها لاستفاضة نقلها فيجب قبولها ، والإيمان بها ، مع حفظ القلب أن يسبق إليه ما يقتضي تشبيهه الله بخلقه ، ووصفه بما لا يليق من الجوارح والتغير والحركات

أخبار ساقطة بأسانيد واهية ، وألفاظ شهد أهل العلم بالنقل على بطلانها ، : والقسم الثاني .
فهذه لا يجوز الاشتغال بها والاعتماد عليها

والقسم الثالث : أخبار اختلف أهل العلم في أحوال نقلتها البعض دون الكل ، فهذه يجب .
” الاجتهاد والنظر فيها ليلحق بأصحتها أو يجعل في حيز الفساد والبطول

قلت : وهذا الحديث الذي نحن في صدد الكلام عليه من هذا القسم ، وقد نظرنا فيه على .
ضوء قواعد الحديث فتبين أنه من الفساد والبطول

محمد ناصر الدين

أبو عبد الرحمن

(المصدر: مجلة المسلمون (6/ 688 - 693